

ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ
ⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ
ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ
ⴰ ⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الوظيفة العمومية
وتحديث الإدارة

مديرية تحديث
الإدارة

كلمة السيد الوزير بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة

9 مارس 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

- السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية المحترمة،
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر المحترمة،
- السيدات والسادة السفراء المحترمين،
- السيدة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المحترمة،
- السيدات الفاضلات ممثلات المجتمع المدني ،
- السيدات الموظفات بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ،
- حضرات السيدات والسادة ،

يسعدني بهذه المناسبة السعيدة ، أن أحيي تحية خالصة المرأة المغربية التي تمثل بالنسبة لنا ، الأم والزوجة ، والأخت ، والبنت والزميلة ، كما أحيي الفعاليات النسائية الملتزمة في هذا الجمع المبارك التي لبثت مشكورة الدعوة للمشاركة في هذا الاحتفال الذي تنظمه وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، تحت شعار " المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية : ضمانة للحكامة الجيدة".

هذا الجمع المميز اليوم ، بحضور الزميلتين السيدتين الوزيرتين بسيمة الحقاوي وجميلة المصلى ، وبعض النساء ذات الدور الريادي في مجال حقوق المرأة . فشكرا لهن جميعا على تشريفهن هذا الجمع المتلاحم والمتآزر.

وإذا كنا نحرص على تثمين وتخليد هذه المناسبة كل سنة، فذلك نابع من إيماننا واقتناعنا الراسخين بمغزى ومدلول هذا التقليد المحمود، الذي نعتبره محطة تأمل ووقوف على ما تحقق في مجال المساواة بين الجنسين.

وإذا كان المجال لا يتسع هنا لجرد كل الإنجازات التي حققتها بلادنا في هذا المضمار، فإنه حري بنا ، من منطلق مهام هذه الوزارة أن نركز في هذا الجمع ، على أهمية المساواة كرافعة للتنمية المستدامة، والحكامة الجيدة .

ذلك ، أن المرأة تمثل **51%** من عدد السكان وأكثر من ثلث القوة النشيطة بالبلاد ،أي أن مع كل صباح تتوجه أكثر من ثلاثة ملايين امرأة إلى مواقع عملهن سواء كن بالبادية أو المدينة (**59%** منهن في البادية).

فالمرأة المغربية تتواجد بكل المرافق العمومية وبنسب مهمة، فهن يمثلن أكثر من ثلث العاملين بالقطاع العمومي **35%**، وتمثل نسبة النساء من الأطر العليا **70%** وواكبت هذه الزيادة في العدد ارتقاء في التراتب الإداري.

ويشمل حضور النساء كل القطاعات الحكومية لكنهن موجودات بقوة في التربية الوطنية بحيث يمثلن **59%** كما تشكل النساء **31,6%** من الأطباء و**41%** من الصيادلة و**45,6%** من مستخدمي الصحة ، وفي القضاء يمثلن **34%** من القضاة و**15%** من المحامين، كما ولجت النساء المهن الحرة وهن اليوم حوالي **8000 ربة عمل**.

وتعد النساء العاملات بالقطاع الخاص بما بين **900 ألف و1,2 مليون امرأة**، من النساء العاملات بقطاعات صناعية غير مهيكلة فضلا عن العمل الموسمي المرتبط في غالب الأحيان بأنشطة موسمية فلاحية، سياحية الخ.

وعلى الرغم من كل ما يمكن ان يثار بشأن وضعية المرأة المغربية فإنها قد اعتلت بثبات مدارج الإدارة و المؤسسات السياسية و الهيئات النقابية

والجموعية وأصبحت مشاركة بقوة في صنع القرار السياسي والاقتصادي بالبلاد ، كما يبرز ذلك من خلال المعطيات التالية :

- **67** امرأة برلمانية من أصل **395 برلماني** بمعدل **17%**
- **6** وزيرات بالحكومة .
- تمثل النساء المسؤولات **19%** على مستوى الوزارات والإدارات العمومية (**10,7%** من الكتاب العامين، **10,3%** مديرات ورئيسات أقسام **10,7%** أو المصالح **23,2%**)،

- وعلى صعيد النقابات تمثل النساء **21%** كمندوبات نقابيات للموظفين أو الشغلين بالقطاع الخاص،

وبخصوص المجال الجمعوي تعتبر النساء مصدر إحداه العديد من الجمعيات المهمة خصوصا بمجال انعاش حقوق الإنسان وظروف المرأة أو التنمية البشرية.

هكذا، استطاعت المرأة المغربية أن تخرق قطاعات ومراكز إدارية وسياسية كانت في السابق حكرا على الرجال، حيث أصبحت مستشارة لصاحب الجلالة وسفيرة، ورئيسة للجامعة ومسؤولة في الإعلام وبطلة عالمية في الرياضة وفنانة متألفة في مجالات عديدة الخ.

وفي هذا المقام، نستحضر جميعا بكل خشوع روح الفقيدة الراحلة زليخة الناصري مستشارة جلالة الملك، التي جسدت بكل المعاني اصرار المرأة المغربية على الرقي الى اسمى المراتب.

كما يحق لنا أن نستحضر أيضا بهذه المناسبة روح جميع المغربيات اللواتي ضحين في سبيل رفعة الوطن.

كما لاتفوتنا المناسبة دون الترحم على نساء نشيطات اللواتي شرفن المغرب في شتى المناحي، وأخص بالذكر المصورة المغربية ليلي العلوي، التي توفيت في اعتداءات واغادوغو اثناء قيامها بمهامها لصالح منظمة العفو الدولية. وكذا الإعلامية المغربية المقتدرة، مليكة ملاك التي وافتها المنية مع مطلع هذا الاسبوع.

حضرات السيدات والسادة،

مما لاشك فيه أن مقارنة النوع الاجتماعي تعد الركيزة الأساسية للحكمة الجيدة، لان المرأة المغربية تتوفر اليوم، على مؤهلات وكفاءات تسمح لها

بتحمل المسؤوليات الكبرى عن جدارة واستحقاق لتجسيد مرامي وأهداف السياسات العمومية .

وعلى هذا الأساس ، جعلنا من هذه المقاربة خيارا استراتيجيا في برنامجنا الذي يروم تعزيز مكانة المرأة في المرافق العمومية ولا سيما التدابير المرتبطة بالتوفيق ما بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، ودعم مكانة النساء بمراكز القرار والمسؤولية في الوظيفة العمومية.

وفي هذا الصدد ، تم تفعيل مرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية الذي سنعطي له اليوم الانطلاقة الرسمية - حيث ستعرض على أنظاركم خطوطه العريضة بعد قليل.

هذا المرصد الذي يندرج ضمن الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2012-2016، يضم في عضويته، كما تعلمون، ممثلين عن الإدارة والمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني. ويمثل بالنسبة للحكومة أداة مساعدة في مسلسل اتخاذ القرار وصياغة سياسات عمومية في مجال النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية.

كما عملنا على تعميم الدليل المنهجي لإدماج مقاربة النوع في مسلسل الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية، بالإضافة إلى تحديد حاجيات مختلف الوزارات من التكوين في مجال مقاربة النوع.

ولأجل تعزيز وتدعيم مقاربة النوع بالإدارة العمومية من مستوى التحسيس إلى مستوى المؤسسة، عملنا على إحداث شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات، التي تقوم بمجهودات محمودة ومتواصلة بغاية النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية، مما أهلها لتصبح نموذجا للممارسات الناجحة على الصعيد الإقليمي والدولي.

فبناء على اقتراحات اعضائها وعضواتها وبرامج عملها السنوية تمكنا من إعداد مجموعة من الدراسات القيمة التي ستكون لنا خير سند على مستوى اتخاذ القرار.

وهي مناسبة ، انوه من خلالها بجهود أعضاء هذه الشبكة ، التي منذ أن تأسست وهي تحقق الانجاز تلو الإنجاز ، حيث ساهمت بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إعداد الاستراتيجية لمقاربة النوع بالوظيفة العمومية.

وستعرض هذه الاستراتيجية، في لقاء بحضور كل الفعاليات المهمة والمعنية بالمجال، سواء بالقطاع العمومي او المجتمع المدني مركزيا ومحليا لإغناء محاورها.

وبهذا الخصوص فإننا بصدد العمل ، بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، على وضع لبنة تعاون في مجال مأسسة مقاربة النوع في السياسات العمومية وبرامج الوظيفة العمومية، من خلال تعميم تجربة شبكة التشاور على صعيد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

وسيمكننا هذا البرنامج من تطوير التجربة على صعيد بعض الدول في أفق خلق شبكة جهوية دولية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة لدعم ولوج المرأة إلى مراكز القرار في المنطقة

حضرات السيدات والسادة ،

انطلاقا من هذه المعطيات، وما راكمناه من منجزات ومواصلة ما شرعنا في تحقيقه، فقد قررنا أن نجعل من سنة 2016، سنة لمواصلة تنزيل الاقتراحات والتوصيات المرتبطة بمجال العمل على تجسيد المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية ولا سيما تلك المضمنة في استراتيجية المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

وفي هذا المضمار، أؤكد لكم حرصنا واهتمامنا بتفعيل مرصد مقارنة النوع بالوظيفة العمومية الذي سيكون الأداة الملائمة لرصد التدابير الهادفة إلى الرفع من مستوى تمثيلية نسبة النساء في المناصب العليا ومناصب المسؤولية بغاية الوصول إلى **22%**.

وفي هذا الإطار، سنعمل بمعيتكن وبمساهمتكن جميعا على :

- تنزيل أهم المشاريع والبرامج التي جاءت بها استراتيجيات مأسسة المساواة بين الجنسين.
- جعل مرصد مقارنة النوع بالوظيفة العمومية أداة فاعلة ونافذة على واقع المارة بالوظيفة العمومية .
- مواصلة تفعيل التوصيات المترتبة عن الدراستين المتعلقةتين بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة ومكانة النساء بمراكز المسؤولية والتي أشرفت الوزارة على إنجازهما،
- العمل على إدراج مقارنة النوع ضمن مشروع المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ،
- مواصلة تنسيق الجهود المبذولة في هذا الميدان على مستوى جميع القطاعات الوزارية عن طريق شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات.

حضرات السيدات والسادة ،

لا يسعني في ختام هذه الكلمة، إلا أن أجدد الشكر لكل الذين يساهمون من قريب أو بعيد في هذا المجهود المحمود، واطمئنوا بالذکر كل الهيئات الدولية والإقليمية العاملة بالمغرب كهيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU FEMMES وباقي الهيئات الأخرى.

كما أتقدم بخالص التهاني والتمنيات إلى النساء اللواتي ولجن مختلف المجالات الإدارية والرياضية والفنية والمتواجبات في مختلف المواقع، وأنوه

بجهودهن ومساهمتهن القيمة في سبيل الرقي بالإدارة المغربية وبلادنا إلى المستوى الذي نطمح إليه.

واود التأكيد على أن النهوض بحقوق النساء ونشر ثقافة المساواة والتربية على قيمها، خيار وطني لا محيد عنه في ظل خصوصيات المملكة وتقاليدها العريقة، ومسؤولية جماعية، من أجل بناء مجتمع الإنصاف والتضامن، ومغرب التقدم والحداثة والديمقراطية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته